جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية

علم الاجتماع السياسي

أ.د. وليد سالم محمد

المرحلة الثانية

٢٠٢٢-٢٠٢٣

مقاربة ماكس فيبر

ماكس فيبر (كارل إميل مكسيمليان فيبر Karl Emil Maximilian Weber) مفكر ألماني ولد في ١٨٦٤ في ألمانيا.

في عام ١٨٨٩ ناقش إطروحته للدكتوراه في القانون.

توفي عام ١٩٢٠ تاركاً أعمالاً كبيرة ظلت قيمتها العلمية متقدة حتى بعد مرور ما يقارب القرن على وفاته.

الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر

الفعل الاجتماعي هو نتاج للسلوك الإنساني سواء كان هذا السلوك واضحاً أم كامناً، ومن ثم فإن السلوك هو الذي يحدد مسار الأفعال البشرية.

يقسم فيبر الفعل الاجتماعي إلى أربعة أنواع:

١. فعل عقلاني غائي: يرتبط بتحقيق هدف محدد،

٢. فعل عقلاني قيمي: يرتبط بقيمة معينة أي هو الفعل أو السلوك الإنساني الذي يعتمد على قيمة ما (مثل الأفعال والسلوك التي تحدث نتيجة لعقيدة دينية أو قيمة أخلاقية)

٣. فعل عاطفي وجداني: هو الفعل والسلوك المرتبط بأحاسيس وتأثيرات معينة.

٤. الفعل التقليدي وهو الفعل المرتبط بالتعود أي يكون مرتبط بعادة أو تقاليد معينة.

السلطة عند ماكس فيبر

السلطة هي مجموعة سيطرة تستعين بتنظيم إداري لفرض إرادتها باستخدام الإجبار المادي المشروع أو التهديد به.

وترتبط السلطة بالقدرة على إصدار الأمر وتحقيق الطاعة له.

وهي بخلاف القوة التي تعني قيام فرد في ظل علاقة اجتماعية غير متكافئة على حمل الآخرين على تنفيذ رغبته الخاصة وان كانت خلاف رغباتهم

أنواع السلطة عند ماكس فيبر

يصنف ماكس فيبر السلطة إلى ثلاثة أنواع

السلطة العقلانية

السلطة التقليدية

السلطة الكارزمية

السلطة العقلانية

- وهي ذات طابع عقلي تستند إلى أساس الاعتقاد بصحة وشرعية السلطة داخل المؤسسات السياسية.
- إن من يُمارس هذه السلطة يمارسها طبقاً للقوانين التي أوجدها العقل
- إذن شرعيتها نابعة من كونها نتاج للعقل لذا هي تتخلص قدر الإمكان من القواعد غير العقلية وغير المنطقية لمجرد القِدَم أو القداسة التي يكرسها الزمن
- وهذا النوع من السلطة يقوم على أساس مجموعة من القواعد القانونية.
- وهناك تمييز بين الوظائف والأشخاص الذين يمارسونها، لذلك سلطتهم متأتية من الوظائف التي يشغلونها

السلطة التقليدية

- وهي تقوم على أساس الاعتقاد بقداسة الأعراف السائدة
- فهي ذات طبيعة تقليدية، لأن من يصل إلى السلطة يصلها بفضل العادات والتقاليد القديمة المبنية على المعتقدات والأعراف.
- تقوم هذه السلطة على مجموعة من القواعد والأعراف القبلية.
- لايوجد فيها وظائف وإنما مراكز شخصية لدعم ذوي السلطة الذين يمارسونها على نحو تعسفي.
- القيود الوحيدة التي تحد من هذه السلطة هي التقاليد ذاتها أو تدخل صاحب السلطة(الرئيس الأعلى)

السلطة الكاريزمية

- يتميز هذا النوع من السلطة بالقوة الخارقة والخاصة المقدسة لشخص الزعيم.
- النظام السياسي مبني على هذه القداسة التي تدفع الأعضاء إلى التسليم بالقيمة الخارقة لرجل أو لفرد يتميز بهذه السلطة.
- تقوم هذه السلطة على أساس مواهب وقدرات شخصية.
- لا تتقيد بالمؤسسات القائمة ولا بالسوابق في الحكم.
- تقف الإرادة الشخصية للحاكم على قدم المساواة مع القانون إن لم تتجاوزها.

البيروقراطية عند فيبر

يعتقد فيبر أن أكثر المجتمعات استقراراً هي المجتمعات التي تحكمها سلطة بيروقراطية تحكم بالقانون ويحكمها القانون.

- والبيروقراطية هي سيطرة الإدارة أو سلطة المكاتب، ويقصد بها فيبر توزيع السلطة أفقياً، وتفويض الصلاحيات وفقاً لتراتبية هرمية
- فهي إدارة تتدرج تصاعدياً وفقاً لسلم هرمي تحدد بموجبه المسؤوليات والواجبات،
- وكل مستوى من المسؤولية، يحدد الصلاحيات الخاصة به، ويرسم حدود حركتها ونشاطها، فلا يسمح بتداخلها مع صلاحيات المستويات والمسؤوليات الأخرى، وبذلك فإن السلطة التي تضع القانون هي ذاتها تخضع للقانون
- لذلك يعتقد فيبر أن البيروقراطية هي أكثر الوسائل قوة بيد السلطة
- وعلى هذا الأساس فإن أي مؤسسة لا تعمل كلياً وفقاً لمقاييس بيروقراطيتها ستكون عرضة لتأثير عناصر البنية أو الهيكلية التقليدية (غير العقلانية) مما يعني تقويض وانهيار تلك المؤسسات نتيجة لعدم عقلنة العلاقات داخل هياكل المؤسسة.

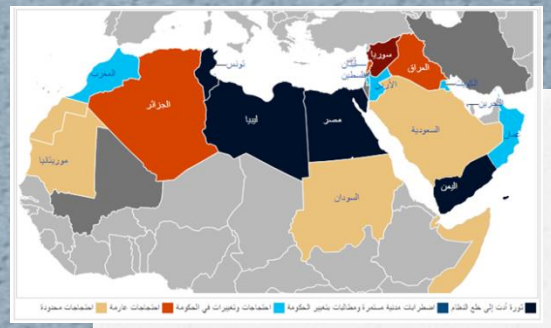

الدولة عند فيبر

- الدولة عند فيبر هي مجتمع يمارس بنجاح حق أو شرعية استخدام الإكراه داخل إقليم معين، فذلك يعني إن الدولة مستقلة عن المجتمع وعن الإفراد، فهي تختلف عن غيرها من التنظيمات والمؤسسات الأخرى العاملة في المجال نفسه
- واستقلاليتها تعني وقوفها على مسافة واحدة من جميع المجتمع فلا تحابي أحداً ضد أحد ولن تكون وسيلة بيد طرف ضد آخر، فهي الحيز الذي يمكن للجميع التنافس فيه بحرية
- وهي بذلك تكون الضامن الوحيد للمجتمع من ناحية، وضرورة إيجابية لا يمكن للمجتمع الغنى عنها لضبط حركته من ناحية ثانية، وبذلك تكون الجهة الوحيدة التي تمتلك حق الإجبار المادي المشروع.
- ولما كانت الدولة تحتكر حق استخدام الإكراه المادي المشروع، فهذا يعني إننا أمام متغيرين هما: (احتكار القوة، والشرعية).
- فمن ناحية القوة: لا يمكن أن تكون هناك دولة من دون أن يكون للسلطة حق استخدام الإكراه أو الإجبار المادي المشروع والذي من دونه لا يمكنها حفظ النظام ولا حمل المجتمع على الطاعة.
- ومن ناحية الشرعية: فإن وجود السلطة يقترن بالطاعة لها، والطاعة تقترن بالأمر، والأمر يقترن بالقدرة على الإكراه، والإكراه يقترن بشرط الرضا والقبول وهو ما يعني شرعية السلطة الحاكمة.

السلطة = طاعة = أمر = قدرة على الاكراه = رضا وقبول = شرعية السلطة